

مداخلة وفد الجماهيرية العربية الليبية المشارك في الاجتماع الرابع للنظر  
في تنفيذ برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة  
الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه خلال  
الفترة من 14 إلى 18/6/2010

السيد الرئيس،،،

أضم صوتي إلى من سبقوني ، السيد الرئيس ، لإهنيكم بانتخابكم رئيساً  
لاجتماعنا ، وإنما على ثقة بأن قيادتكم ستمكن من إنجاز أعمالنا على نحو أمثل  
خلال هذا المؤتمر ، كما أتوجه بخالص التهئة إلى سائر أعضاء المكتب ،  
ونتطلع إلى العمل معاً من أجل التوصل إلى توافق في الآراء في نهاية  
اجتماعنا. كما نؤيد البيان الذي أدلى به كل من ممثل أندونيسيا بالنيابة عن  
حركة عدم الإنحياز ، وممثل نيجيري بإسم المجموعة الأفريقية.

إن مسألة الإتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والخفيفة تعد من  
أكثر المسائل تعقيداً وخطورةً على أمن واستقرار ورفاه الشعوب ، حيث يقع  
ضحيته الألاف من البشر سنوياً ، فضلاً عن أثرها المباشر على النمو  
الإقتصادي والتنمية . وندرك ما لهذه الظاهرة من عواقب وخيمة على السلم  
والأمن الوطني والإقليمي والدولي ، لذا تولي بلادي اهتماماً كبيراً لهذه  
المسألة.

السيد الرئيس ،،،

يساورنا بالغ القلق إزاء إستمرار إنتاج أعداد هائلة من الأسلحة  
الصغيرة سنوياً، الذي يفوق احتياجات الدول من هذه الأسلحة للأغراض  
المشروعة ، ويجعلنا نتساءل عن مصير الفائض من هذه الأسلحة، وعن  
مسؤولية الدول المنتجة لهذه الأسلحة فيما يتعلق بالإننتشار غير المشروع  
للأسلحة الصغيرة.

لا شك أن الجهود المبذولة لإحتواء الإننتشار غير المشروع للأسلحة  
الصغيرة والخفيفة على كافة الصعد ، يعتبر اليوم أمراً أساسياً في إطار الحد  
من نشوب الصراعات ، وتعد مكافحة إنتشارها إحدى أكثر المهام صعوبة ،  
وبالتالي فإننا نتمن أي تقدم يحرز في هذا الإطار .

السيد الرئيس،،،

تؤكد بلادي مجدداً دعم برنامج العمل الذي أعتمده مؤتمر الأمم المتحدة 2001 لمنع الإتجار غير المشروع بالأسلحة الخفيفة والصغيرة ، وانطلاقاً من ذلك ، تحرص ليبيا على التصدي لهذه الأزمة الفتاكة ، والتنفيذ الأمثل لبرنامج عمل الأمم المتحدة لمنع الإتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والخفيفة ، وفي هذا الإطار سنت حزمة من التشريعات واللوائح الرادعة لمنع أي نشاط غير مشروع يتعلق بحيازتها وإستيرادها وتصنيعها ونقلها ، فضلا عن قيام الجهات المختصة في ليبيا بإجراءات رقابية صارمة ومنظمة تخضع لتشريعات وقوانين حول تداول الأسلحة والذخائر داخل الجهات الرسمية المصرح لها ، وذلك مساهمة منها في مكافحة الإتجار غير المشروع بهذه الأسلحة.

السيد الرئيس،،،

وعلى المستوى الإقليمي ، يجري التنسيق بصورة جيدة بين الدول العربية من خلال الإجتماعات الدورية لنقاط الإتصال المسؤولة عن رصد ومتابعة تنقل الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وذلك لتبادل الخبرات وتقييم التطورات الإقليمية والدولية في هذا المجال.

السيد الرئيس ،،،

وفي الختام ، لا شك أن اتخاذ تدابير لتشجيع مزيد من التعاون على الصعد الثنائية والإقليمية والدولية، سيساعد في تعزيز الضوابط في المناطق الحدودية ( البرية والبحرية والجوية ) ، بما يسهم في تثبيت أسس الإستقرار ، ويسهم في منع انتقال تلك الأسلحة إلى أيدي الإرهابيين ، وشبكات الجريمة المنظمة لإستخدامها في أغراض غير مشروعة. وعليه سيتعين علينا جميعاً التعاون وإبداء الإرادة اللازمة للمضى قدما من أجل إنجاح مؤتمر الإستعراض 2012.

وشكراً السيد الرئيس